للعمل تستفيد منها غالبية الجماهير.

تأثير المستوطنات ومصادرة الاراضي

شكل الاستيطان ومصادرة الاراضي المحور الرئيس للهجمة الصهيونية على الشعب الفلسطيني وحقوقه. ويعود ذلك لطبيعة الحركة الصهيونية، كحركة استيطانية توسعية تسعى الى اقامة دولة لها على حساب الشعوب المجاورة.

(أ) واقع الاستيطان الحالي

ان الممارسات الاسرائيلية بعد احتلال الجزء المتبقي من فلسطين والاراضي العربية المجاورة العام ١٩٦٧، هي استمرار لممارستها على الارض الفلسطينية منذ العام ١٩٤٨. فالحركة الاستيطانية التي قامت بهدم ٤٧٢ قرية فلسطينية على الارض التي قامت عليها دولة اسرائيل العام ١٩٤٨، واقامت بدلاً منها، وعلى انقاضها، مئات المستوطنات الجديدة، وصادرت ممتلكات واراضي شاسعة من عرب فلسطين، تمارس، اليوم، ومنذ العام ١٩٦٧، فيما يتعلق بالارض، اساليب مصادرة الاراضي واقامة المستوطنات على الارض الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

فقد صادرت سلطات الاحتلال واغلقت، حتى منتصف العام ١٩٨٣، ما يقارب من ٦٥ بالمئة من مساحة الضفة الغربية و ٣٠ بالمئة من مساحة قطاع غزة. وفي ما يتعلق بالضفة الغربية، فقد وضعت سلطات الاحتلال يدها على الاملاك الاميرية واراضي الغائبين والاراضي التي تدعي بان ملكيتها غير واضحة، والتي تصل مساحتها الى ٤٥ بالمئة من مجموع الاراضي في الضفة، يضاف الى ذلك مصادرة اراض ذات ملكية خاصة معروفة، او اغلاقها بمختلف الحجج، وصلت مساحتها الى ما يعادل ١٥ بالمئة من مساحة الضفة. كما ان ما يوازي ٥ بالمئة من مساحة الضفة قد تم وضع اليد عليها بالاوامر العسكرية لتنظيم المدن والقرى ومنع استغلالها للبناء.

ويلاحظ، في هذا المجال، ان عمليات مصادرة الاراضي والاستيطان قد تسارعت، بشكل كبير، بعد استلام الليكود للسلطة في اسرائيل العام ١٩٧٧، وهو التكتل الذي يضم المجموعات الاكثر تطرفاً في الحركة الصهيونية والذي ينادي بدولة اسرائيل الكبرى التي تضم في حدودها الاردن أيضاً.

فاذا كان حجم الارض المصادرة، حتى ايار (مايو) ١٩٧٩، وصل الى ٢٧ بالمئة من مجمل مساحة الضفة[٢١]، فان سلطات الاحتلال، كما رأينا، قد وضعت يدها على اكثر من ضعف هذه المساحة حتى منتصف العام ١٩٨٣، وهي ما زالت مستمرة في مصادرة الاراضي. ولا تخلو الصحف اليومية في المناطق لمحتلة من نشر أخبار المصادرة والاغلاق ووضع اليد.

واذا كان عدد المستوطنات التي اقيمت منذ العام ١٩٦٧، حتى العام ١٩٧٦، في الضفة الغربية وقطاع غزة وصل إلى ٤٠ مستوطنة، فان عددها حتى شهر تموز (يوليو) ١٩٨٤، وصل الى ١٧٤ مستوطنة. أي ان اقامة المستوطنات الجديدة ترافق وازداد مع ازدياد وضع اليد ومصادرة مساحات كبرى أخرى من أراضي الضفة والقطاع. والامر لن يتوقف عند هذا الحد بالطبع، فالاطماع موجودة والشهية الاستيطانية مفتوحة، حيث انه وضعت الخطط وخصصت المصادر لاقامة ٤٦ مستوطنة جديدة في الضفة والقطاع حتى العام ١٩٨٦،